

مخاوف وذرائع لا تستند الى أساس واقعي، لأن العوامل التي تحرك السياسة الاميركية ذات طابع استراتيجي وجوهري انطلاقاً من مصالحها الاقليمية في منطقتنا وأهدافها الكونية.

ومن هنا يبرز الاستنتاج التالي: ليست المسألة في ان هناك تحركاً جاداً نحو «التسوية» أم لا؟ فهذا أمر تتضح الآن جديته واستمراريته، بل ما هو موقفنا حيال هذه «التسوية» الاميركية المطروحة؟ وهل يمكنها ان تلتقي، من حيث أهدافها، مع الحدود الدنيا من حقوق شعبنا الوطنية، وفي مقدمها الانسحاب التام من على أرضه المحتلة وضمان حقه في تقرير المصير.

ان بعض القوى الفلسطينية يتصور وكأن الاختلال الراهن في ميزان القوى، اقليمياً ودولياً، سوف يلغي أي مفعول لاستمرار ومواصلة نضال شعبنا بأكمله من اجل حقه في تقرير المصير. والواقع، ان هناك مصاعب هائلة تعترض مسار نضالنا الوطني، ولكن مهما بلغت هذه المصاعب، وحتى لو اضطرت الحركة الوطنية نتيجتها الى التراجع المؤقت، أو تغيير بعض أساليب كفاحها، فان ذلك لن يسد الطريق تماماً أمام مواصلة النضال على طريق انتزاع الحرية والاستقلال. وبالنسبة الى قضية معقدة وشائكة مثل قضيتنا الوطنية والصراع في الشرق الاوسط، يصعب رؤية حل ثابت ومتوازن لا يحصل فيه الطرف الرئيس في الصراع، وهو الشعب الفلسطيني، على حقوقه الاولية: حق تقرير المصير. وحتى لا نقع في فخ رسم التقديرات بعيدة الأمد لمستقبل المنطقة ولما سيؤول اليه مصيرنا الوطني، فان العنصر الذي سيقدر ذلك المصير هو الخيار الذي سوف تعتمده الحركة الوطنية في اللحظة الراهنة، وهي اللحظة التي صار فيها الوضع برمته عند منعطف تاريخي؛ وهو كذلك رهن بمقدار ما يبيده شعبنا وقواه الوطنية من صلابة وتصميم على مقاومة المشاريع التي تنتقص من حقوقه الوطنية، وخاصة حقه في الاستقلال، ومن وحدته الوطنية ووحدة تمثيله.

ان قوة اندفاع المشروع الاميركي للتسوية، وتجاوب الغالبية العظمى من البلدان العربية مع هذا المشروع، ونكوصها عن دعم المطالب الوطنية الفلسطينية التي رفعتها منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهته؛ ان ذلك لا ينبغي ان يلغي جانب الصورة الآخر. فمن الصعب ان تمضي الدول العربية في انسياقها مع المشروع الاميركي بدون مشاركة فلسطينية تلعب بالنسبة الى بعضها على الاقل، سواء دول المواجهة أو بعض الدول المغربية، دور الغطاء الذي يبرز لها أمام الرأي العام الداخلي، والعربي، دخولها في هذه العملية. وبالنسبة الى بلدان محدّدة، مثل الاردن، يصعب أكثر رؤية موقف اردني يتخلّى عن المشاركة الفلسطينية في عملية التسوية، أو يستدرج الى فخ الصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأنها، لاعتبارات عدة، داخلية وخارجية، خاصة وان التسوية الاميركية تستبعد مصير القدس، وقضية الانسحاب التام من على الاراضي المحتلة، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ان بعض التقديرات يزعم ان بمقدور الدول العربية، وتحت الحاح الضغط الاميركي عليها، ان تسير منفردة لعقد صلحها المنفرد مع اسرائيل ولاتمام خطوات التطبيع، حتى لو لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية السياسية. وهذه التقديرات تخلو، في الواقع، من رؤية ما يمكن ان يقود اليه ذلك من تفاعلات خطيرة على صعيد الرأي العام والوضع الجماهيري داخل بلدان عربية عدة، بعضها في المواجهة وأخرى بعيدة منها. وحتى لو سلّمنا، في أسوأ الاحوال، بإمكانية وقوع مثل هذا الاحتمال، فان المشروع الاميركي سيظل يعاني من فجوة هائلة، حيث ستبقى القضية الفلسطينية، التي تشكّل حجر الزاوية في الصراع، بدون حل، وسيبقى الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي محتدماً، وسيصعب على بلدان عربية عديدة ليست بينها وبين اسرائيل أية قضية